تأثير تلوث البيئة أثناء النزاعات المسلحة
علي التنمية المستدامة

الباحثة/ وفاء بنت راشد بن سالم المعمرية
باحثة دكتوراه بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

(ISSN: 2537 - 0758)

تأثير تلوث البيئة أثناء النزاعات المسلحة علي التنمية المستدامة

الباحثة/ وفاء بنت راشد بن سالم المعمرية

ملخص البحث

ركز المجتمع الدولي على مفهوم التنمية المستدامة للحفاظ على حاجة الأجيال القادمة للوصول لمقومات تؤهلة للعيش على الكرة الأرضية في ظل التطورات الناتجة في الرغبة بين المجتمعات للتسارع والتنافس فيما بينها للتسلح والبحث عن الوسائل التي تؤهلة للبقاء في مواجهة النزاعات المسلحة.

ويعد الربط بين البيئة والتنمية المستدامة هي نقطة البداية التي من خلالها يرى المختصين أن مصطلح التنمية المستدامة ظهرت كرد فعل للتلوث البيئي والذي بات يشكل أزمة تواجهها الدول الباحثة عن الاستدامة في مواردها، والتي تكافح لوقف الوسائل الملوثة للبيئة أو التقليل منها كما هو الحال أثناء النزاعات المسلحة والحروب المدمرة التي صنعها البشر بيديه.

ولذلك سعى المجتمع الدولي لمنع إستغلال البيئة أثناء النزاعات المسلحة بحيث لا تكون البيئة هدفاً عسكريا يتم من خلالها تدمير المقومات البيئية الطبيعية، والذي بدوره يشكل إعتداء على البيئة، وبالتالي تؤثر على مستقبل الاجيال القادمة، بل وعلى العكس من ذلك وضعت التنمية المستدامة بهدف تعزيز المجتمعات السليمة المعززة للسلام الدولي والبعيدة كل البعد عن كل ما من شأنه المساس بالمقومات الطبيعية.

Abstract

The international community focused on the concept of sustainable development to maintain the need of the future generations to reach the elements that qualify them to live on the globe. In the light of developments resulting in the desire among societies to accelerate and compete among themselves for armaments, and try to find out ways that qualify the human being to survive in the face of armed conflicts.

The link between environment and sustainable development is starting point through which specialists see that the term “Sustainable Development” emerged as a reaction to environmental pollution, which has become a crisis faced by countries looking for sustainability in their resources, which

struggle to stop or reduce the environmental pollutants, such as during armed conflicts and destructive wars made by human.

Therefore, the international community seeks to prevent the exploitation of the environment during armed conflicts so that the environment shall not be a military target through which the natural environmental components will be destroyed, which in turn will be deemed as an attack on the environment, accordingly it affects the sustainable development, with the aim of promoting healthy communities that supporting the international peace and it will be far from everything that would be prejudicial the natural resources.

المقدمة

لم تعد آثار النزاعات المسلحة مقتصرة على الأنسان والبيئة وإلحاق الضرر بهما وبممتلكات الانسان فقط، بل أصبح مداها يتجاوز ذلك لتصل آثراها على الدول والتنمية المستدامة بها، ولعل الخطر المترتب على النزاعات المسلحة في الوقت الراهن يكمن في كون أثارها كارثية على البيئة وملحقاتها ممتدة ومستمرة لن تنتهي بانتهاء النزاع المسلح، إنما ستبقى آثارها لعشرات السنين وخاصة في ظل استخدام فنون التسلح وأستخدام أدوات قتالية ضارة جداً بالبيئة(١).

وتكمن أهمية البحث على إعتبار أن التنمية المستدامة من بين الآليات الدولية التي تستحق الوقوف عليها لمعرفة مضمونها وما يترتب عليها من التزامات قد يعني تحقيقها وجوب الحد من مشكلة التلوث البيئي، ويعنى بالتنمية المستدامة تحقيق التنمية الشاملة مع تفادي المخاطر والمعوقات التي تواجهها، مما يضمن استمرارها على المدى القريب والمتوسط والبعيد، لتلبية حاجات الحاضر دون الاخلال بقدرتها على ذلك مع الاجيال القادمة وإشباع حاجاتهم الخاصة بهم مستقبلاً(٢).

الهدف من البحث، حيث تعد البيئة كيان اقتصادي بوصفة قاعدة للتنمية وأن أي تلوث لها أو استنزاف لمواردها ويؤدي في النهاية إلى ضعف فرص التنمية المستقبلية، فالتنمية الاقتصادية تتطلب توافر المناخ التشريعي الذي يسمح بتوافر الآليات القانونية التي تقنن مسار حركة التعاملات على مكونات وموارد النظام البيئي.

(١) موسى عبدالحفيظ القنيدي، حماية البيئة في أوقات النزاعات المسلحة، مجلة الإنساني، تصدر دورياً عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر العدد الخامس والستون، ربيع/صيف٢٠١٩.
(٢) محمد الحسن ولد أحمد محمود مظاهر حماية البيئة في القانون الدولي وأثره على التشريع الموريتاني،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ، ٢٠١٤-٢٠١٥،ص٣٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

ويعالج البحث مشكلة مفهوم التكامل بين التنمية والبيئة ، فالبيئة مورد للتنمية والخزان الاستراتيجي لها، وحالتها مقياس عام لها، وحفظها شغل شاغل للتنمية السليمة التي عادة ما تتطلب سياسات عامة تشمل الاعتبارات البيئية، علاوة على حماية البيئة ووقايتها من أهوال التلوث ليس هو أفضل من معالجتها فحسب، بل انه أقل تكلفة وكفاءة أيضاً، فتكلفة التلوث تفوق بكثير تكلفة منعه(٣).

وفيما يتعلق بمنهج البحث؛ فقد استعنت في كتابة بحثي بالمنهج التحليلي بحيث تم تقسيم عناصر البحث الأساسية من خلال تمحيص المشكله التي يناقشها موضوع البحث المتمثلة في تاثير تلوث البيئة أثناء النزاعات المسلحة علي التنمية المستدامة، والتطرق لاهم المفاهيم في سياق البحث والعلاقة بين التلوث البيئي والتنمية المستدامة.

الدراسات السابقة تناولت في السابق البحث في موضوع "حماية البيئة من التلوث في التشريع الوطني والقانون الدولي"، وكان موضوع البحث يتناول موضوع حماية البيئة وفق التشريع البيئي في سلطنة عمان، كما تناول حماية البيئة على المستوى الدولي بشكل عام، في حين تميزت دراستي الحالية على بيان أثار التلوث البيئي أثناء النزاعات المسلحة على التنمية المستدامة.

خطة البحث: تناولت الدراسة تأثير التلوث البيئي أثناء النزاعات المسلحة على التنمية المستدامة من خلال مبحثين أولهما البحث في مفهوم حماية البيئة والتنمية المستدامة، أما المبحث الثاني تناول العلاقة بين حماية البيئة والتنمية المستدامة.

المبحث الأول
مفهوم حماية البيئة والتنمية المستدامة

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة على كوكب الأرض نتيجة إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، وكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات وتمخضت عن الجهود الدولية مفهوم جديد للتنمية عرف بإسم التنمية المستدامة(٤).

(٣) د. سهير إبراهيم الهيتي، الاليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى،٢٠١٤م ، ص٢٨.
(٤) ماجدة أبو الزنط وعثمان غنيم، بحث بعنوان "التنمية المستدامة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى" نشر عام ٢٠٠٥.

وتهدف التنمية المستدامة لحفظ حقوق الاجيال الحالية والتأكيد على عدم إلحاق أضرار بالأجيال القادمة ووقف إستنزاف الموارد الطبيعية المؤدية إلى تلوث البيئة.

إن حماية البيئة هدف تسعى الدول من خلالة إلى الاستدامة وتطور وسائل التنمية حفاظاً على متطلبات الجيل القادم، ومن خلال هذا المبحث نتناول مفهومي حماية البيئة والتنمية المستدامة.

المطلب الأول
مفهوم حماية البيئة

إن مفهوم حماية البيئة مفهوم واسع النظاق من الصعب حصرة في إطار محدد، حيث أن البيئة تتعرض لملوثات تحيط بها من عدة جوانب إقتصادية وتكنولوجية واجتماعية، ناهيك عن الحروب والنزاعات المسلحة التي تؤدي بالحياة الطبيعية على الكرة الأرضية والتي بدورة يؤثر على البيئة كما يؤثر على حياة الأجيال الحاضرة والمستقبلية، ويمكننا من خلال ذلك تعريف مفهوم حماية البيئة على أنه "مجموعة القواعد القانونية والإجراءات الهادفة إلى حماية البيئة الإنسانية مما تتعرض له من أخطار، سواء ما تعلق منها بمسألة تلوث البيئة الناجم عن النشاطات البشرية أو العوامل الطبيعية التي لا يد للإنسان في حدوثها"(٥).

وتعد حماية البيئة في مفهومها العام "هي محاولة لموازنة العلاقات بين البشر والأنظمة الطبيعية المختلفة التي يعتمدون عليها بطريقة تمنح كل المكونات الطبيعية درجة مناسبة من الاستدامة"(٦).

وقررت السياسة البيئية المجتمعية في الإطار الدستوري للمجتمع الأوروبي حيث تنص المعاهدة الواردة في المادة ١٣٠ التي تم تقديمها في عام ١٩٨٧، على هدف السياسة البيئية للمجموعة يجب أن يكون" الحفاظ على البيئة وحمايتها وتحسينها، والمساهمة في حماية صحة الإنسان، وضمان الاستخدام الحكيم والعقلاني لموارد الطبيعة وتحديد المسئوليات المترتبة على التدابير البيئية على المستوى المحلي والإقليمي والدولية"(٧).

---

(٥) انظر: د.داليا مجدي عبدالغني، بحث بعنوان "القانون الدولي والبيئة"، ص٨.
(٦) تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٧/٢٨، الساعة ٩:٣٠ ar.m.wikipedia.org.-الموقع الالكتروني:
(7) Dr. Ludwig Kramer, Focus on European Environmental Law, Sweet & Maxwell,1992,26.

(ISSN: 2537 - 0758)

واللافت للنظر أن الكثير من الناس بمن فيهم المختصين والباحثين يفترض ان التنمية المستدامة ظهرت كرد فعل للمشكلات البيئية الكثيرة والخطرة التي بدأ العالم يواجهها نتيجة سياسات واستراتيجيات التنمية المطبقة في الوقت الحالي، ومع أن هذا إلى حد ما صحيح ويشكل جزء من مفهوم التنمية المستدامة إلا أنه لا يعكس محتوى المفهوم كاملاً فالاوضاع البيئية في أي منطقة لا يمكن التعامل معها بمنأ عن المشكلات البيئية الاخرى الاقتصادية والاجتماعية(٨).

المطلب الثاني
مفهوم التنمية المستدامة

تعددت تعريفات التنمية المستدامة وتنوعت وفقاً لأحوال تعريفها، إلا أنه ظهر أول تعريف للتنمية المستدامة لاول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧، وعرفت آن ذاك على أنها " التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية إحتياجاتها"(٩).

ويرى القاضي "ويرامنتري" في رأيه المستقل ضرورة تدعيم الأخذ بالمبدأ –أي مبدأ التنمية المستدامة– يعد جزء من القانون الدولي الحديث ليس بسبب ضرورته المنطقية التي لا مفر منها فحسب، ولكن أيضاً بسبب القبول الذي حظي به على نطاق واسع عام في المجتمع الدولي، ويعرف الاتحاد الدولي لحماية وحفظ الطبيعة سنة ١٩٩١ التنمية المستدامة على أنها "تحسين لظروف المجتمعات البشرية مع احترام سعة عبئ النظم الإيكولوجية"، ويعرفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره العالمي بشأن التنمية المستدامة ١٩٩٢ على أنها "عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية كلها بقصد إقامة تنمية اقتصاديا،اجتماعيا وايكولوجي مستديمه"(١٠). وأيضاً تعرف التنمية المستدامة على أنها" هي التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية والإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها "(١١).

---

(٨) ماجدة أبو الزنط وعثمان غنيم، بحث بعنوان "التنمية المستدامة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى" نشر عام ٢٠٠٥.

(٩) ماجدة أبو الزنط وعثمان غنيم، بحث بعنوان "التنمية المستدامة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى" نشر عام ٢٠٠٥.

(١٠) رابحي قويدر، القضاء الدولي البيئي، بحث دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان-، الجزائر،٢٠١٥، ص ١٨٦.

(١١) م. بيان محمد الكايد، سيكولوجية البيئة وكيفية حمايتها من التلوث، دارالراية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان،الطبعة الأولى، ٢٠١١،ص١٣٤.

المبحث الثاني
العلاقة بين حماية البيئة والتنمية المستدامة

ترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة استنزاف الموارد الطبيعية التي تعتبر ضرورية لاي نشاط زراعي أو صناعي سيكون له آثار ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام، لذلك فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الإقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي(١٢)، لهذا يتعين مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فأنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الاساس يجب وضع الحدود أمام الإستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة(١٣) وغيرها من التجاوزات التي تمس البيئة الطبيعية.

المطلب الأول
نشأة فكرة العلاقة بين حماية البيئة والتنمية المستدامة

ترتب خلاف بين الدول النامية والدول الصناعية في سبيل الحفاظ على البيئة الذي من خلاله أدى لطرح فكرة عقد مؤتمر معني بالبيئة في ضوء مقترح تقرير بروندتلاند، فقد أرادت الدول الصناعية التركيز على البيئة وترى من المؤتمر فرصة التوصل إلى معاهدات دولية تعالج قضايا البيئة، في الوقت التي كانت الدول النامية تركز على قضايا التنمية بجانب قضايا البيئة، وقد ظهر جلياً في الاجتماعات التحضيرية لعقد مؤتمر ريو لعام١٩٩٢، وهذا الأمر أثار مخاوف الدول الصناعية ورأت أنه نوع جديد من الابتزاز الدولي تستعمله كسلاح جديد تلوح به وهو التهديد بخطر التلوث الذي يهدد الكرة الارضية، هذه المخاوف التي دفعت إلى تغيير اسم المؤتمر ليكون مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية، وقد أكد أعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في المبدأ الاول منه على ان " يدخل الجنس البشري في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة وله الحق في أن يحيى حياة صحية ومنتجة بما ينسجم مع الطبيعة (١٤)"، وكذلك نص المبدأ الثالث منه على ان" يتوجب إعمال الحق في التنمية، حتى يفي بشكل منصف

(12) Alexandre KISS, DROIT INTERNATIONAL DE L'ENVIRONNEMENT, Editions A.PEDONE, PARIS,1989,P37.

(١٣) د.حسونة عبدالغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر- بسكرة،٢٠١٣،ص٣٦.

(١٤) انظر: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ١٩٩٢، المبدأ الأول.

(ISSN: 2537 - 0758)

بالاحتياجات الإنمائية والبيئة للأجيال الحالية والمقبلة[١٥]"، وقد إعترضت الولايات المتحدة الامريكية على هذا المبدأ وترى بأن التنمية ليست حقاً ولكنها هدف يعتمد إدراكه على تشجيع وحماية حقوق الإنسان المحدد في الإعلان العالمي لحقوق الانسان، وقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية، إلى ظهور مفهوم للتنمية يوصف بالاستدامة وهي تنمية قابلة للإستمرار، وتهدف إلى الإهتمام بالعلاقة المتبادلة بين الانسان ومحيطه الطبيعي، وبين المجتمع والتنمية، والتركيز على الاهتمام بشكل رئيسي بتقييم الأثر البيئي، والاجتماعي، والاقتصادي للمشاريع التنموية، وحيث ان البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الإنسان، وان التنمية هي الاسلوب الذي تتبعه المجتمعات للوصول إلى الرفاهية والمنفعة، لذلك فالاهداف التنموية والبيئية يكمّل كل منهما الاخر، حيث شهد مطلع السبعينات زيادة في إنتشار الوعي البيئي، وقليل من الإلتزام بتطبيق السياسات البيئية تجاه المحافظة على الموارد ومقاومة التلوث وعدم الاخلال بالنظام البيئي[١٦].

وعبر القاضي "هيجينز" من جهته دعمه لاعتماد حكم محكمة العدل الدولية بخصوص قضية غابيشكوفو ناغيماروس(١٧) على مفهوم التنمية المستدامة الذي وبرأيه يوصف بأنه " إبتكار ليس على مستوى الاجتهاد القضائي للمحكمة فحسب، بل وعلى مستوى قانون استخدام الموارد الطبيعية، بحيث انتقل التركيز في الخلافات بين الأطراف، من السيطرة والرقابة على الموارد الطبيعية إلى استدامة وحدود استعمال الموارد"، كما أكد الحكم في القضية أعلاه على شرعية الانشغالات البيئية المثارة بخصوص تطبيق معاهدة ١٩٧٧، والتي لم يكن لها اهتمام وتركيز قوي على حماية البيئة، فإن المحكمة بينت بشكل فعال أن الطرفين ينبغي لهم تحديث المعاهدة الإطار،

(١٥) انظر: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ١٩٩٢، المبدأ الثالث.
(١٦) د.سهير إبراهيم الهيتي، المرجع السابق، ص١٠١-١٠٣.
(١٧) نشأ نزاع غابيشكوفو ناغيماروس بسبب مشروع المجر-تشيكوسلوفاكيا، والذي تضمن بناء سلسلة من الاعمال الهيدروليكية على جزء من نهر الدانوب الذي يشكل الحدود المشتركة بين البلدين وكان الغرض منها هو الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الموجودة في هذا الجزء من النهر بتوليد الكهرباء من خلال استغلال طاقة الارتفاع وبدأت المفاوضات بين البدين في ١٩٥١ من أجل تحسين الملاحة في القسم المشترك لنهر الدانوب وأنتاج الطاقة وابرمت اتفاقية بين البلدين ١٩٧٧ بشأن "انشاء وتشغيل نظام عابيشكوفو ناغيماروس للأقفال" وبدأت الاعمال في المشروع ١٩٧٨ وفي الثمانينات أصابت المجر ازمة اقتصادية مما تسبب في توقفها عن أكمال المشروع وزادت شكوك العلماء البيئيين تاثير المشروع على النظام البيئي للدانوب مما أدى لتوقف الاعمال في المشروع من قبل المجر في حين ان تشكسلوفيا أستمرت في العمل الى ان تم الانتهاء من العمل فيه من جهتها، أدى ذلك للجوئها الى محكمة العدل الدولية لحل الخلاف بين البلدين في هذا الشأن" أنظر القضية بالتفاصيل: رابحي قويدر، المرجع السابق، ص١٧٣.

من أجل تحقيق مشروع السد المشترك بطريقة توافق المعايير البيئية المعاصرة، مما يعني أن لمبدأ التنمية المستدامة وظيفة قانونية حيث يرتب التزام إجرائي بضرورة إعادة النظر في العواقب البيئية لأنشطة المشروع، والتزام بنتيجة موضوعه بضمان حجم المياه المتدفقة على الدولة المنبع، وعلى الرغم من ان المحكمة لم تدخل في تحليل مفصل لمحتوى وقانونية الأثار المترتبة على مفهوم التنمية المستدامة(١٨).

المطلب الثاني

أثر التلوث البيئي أثناء النزاعات المسلحة على التنمية المستدامة

لقد بدأت الحكومات والمجتمع الدولي بإدراك أهمية مشاكل البيئة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة مؤخراً، وخاصة بعد انعقاد مؤتمر استكهولم سنة ١٩٧٢م وذلك لحداثة الموضوع نسبيا بالنسبة للأوطان، وأكتسب الموضوع أهميته خلال تزايد الخلافات البيئية بين الدول(١٩).

وقد أثر سباق التسلح خصوصاًعلى الحركات المؤيدة لنزع السلاح النووي الذي يعد عصيان للقانون وقد اصبح المنادين بحماية البيئة يعملون على الضغط السياسي لتحقيق تأثير أكثر إلحاحاً والدعم لنزع السلاح النووي ودعم السلام والحفاظ على البيئة(٢٠).

وفي العام ١٩٨٢ انعقد مؤتمر نيروبي بالعاصمة الكينية في الفترة من ١٠-١٨ مايو بدعوه من الامم المتحدة، تم خلال المؤتمر طرح العديد من المشاكل التي يعاني منها العالم في مجالي التنمية والبيئة وخاصة العالم الثالث، ومن ضمن المشاكل التي ناقشها المؤتمر مشكلة الارتفاع المطرد في عدد سكان العالم، والنزاعات المسلحة الدولية، بالاضافة إلى انتشار الفقر، وفي ختام المؤتمر تم التوصل إلى اتفاق شمل معظم القضايا الشائكة، بالإضافة إلى تبني النتائج التي خرج بها مؤتمر ستوكهولم قبل عشرة أعوام كما أعلنوا خطة قابلة للتنفيذ واعتبروا أن هذا الاعلان لا يقل أهمية عن الصكوك الدولية والمعاهدات المتعلقة بحقوق الانسان، إلا أنه وبعد فترة من اختتام المؤتمر وجدت الجهات المعنية بالتنفيذ صعوبة كبيرة في تطبيق إعلان نيروبي في أرض الواقع وأرجعت أسباب ذلك إلى الانقسام الذي يسود العالم بالإضافة إلى تغليب المصالح الخاصة للدول على المصالح العامة(٢١).

---

(١٨) رابحي قويدر، المرجع السابق، ص١٨٦.
(١٩) د. أبو المجد درغام، الاضرار البيئية في إطار المسؤولية الدولية والإقليمية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية،٢٠١٨،ص٣٥٦.
(20)MAX NICHOLSON, The new environmental age, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, Cambridge,New York,1987,146..
(٢١) محمد الحسن ولد أحمد محمود، المرجع السابق، ص ٥٣.

(ISSN: 2537 - 0758)

وفي العام ٢٠٠٢ عقد مؤتمر جوهانسبورغ نسبة لمدينة جوهانسبورع بجنوب إفريقيا التي أنعقد فيها المؤتمر، حيث حضر المؤتمر ممثلين من ١٩١ دولى حول العالم بالإضافة إلى علماء وباحثين وأحزاب وهيئات مدافعة عن البيئة من شتئ أنحاء العالم وكان بإشراف الأمين العام للأمم المتحدة آن ذاك السيد "كوفي أنان"، حيث سعى المجتمعون فيه إلى حل توافقي يرضي الأطراف المتعاقدة حول المشاكل التي تعاني منها البيئة العالمية، وكان من المفترض وضع برنامج من أجل المستقبل يحقق التنمية المستدامة ويحد من الفقر ويكافح التلوث، وأنقسم أطراف المؤتمر في هذا الشأن إلى قسمين، حيث أن الدول التي تمثل الغالبية تعتبر أن المشكلة الرئيسية هي الهوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء وأن كل المشاكل الأخرى التي تواجهها البيئة هي نابعة من المشكلة الرئيسية من وجهة نظرهم، وأن الدول الاقلية من ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية بما تمثلة من وزن في العالم ترفض المقترحات المقدمة وتعتبر أن المسؤولية عن المشكلة البيئة مشتركة، وعلى الجميع تحمل مسؤولية الحفاظ عليها(٢٢).

وفي ظل هذا الانشقاق ثار أنصار البيئة من علماء وباحثين وأحزاب وهيئات وحملوا مسؤولية الخروج بنتائج لا ترقى إلى الحد المطلوب للحكومات المشاركة، كما عبروا عن استيائهم من الولايات المتحدة الامريكية لدورها في إجهاض جميع القرارات المهمة التي كان من المفترض أن تتخذ خلال هذا المؤتمر، وفي الختام أعلن السيد "كوفي أنان" أن هذا المؤتمر لن يكون الأخير في إشارة لم ترق للمدافعين عن البيئة حيث فضلوا الانسحاب من القاعة في مشهد عبروا فيه عن عدم رضاهم لما اعتبروه بالمستوى الهزيل لنتائج المؤتمر. وفي ختام المؤتمر جاءت نتائجة على شكل ١٥٢ بنداً و٢٥٠٠ توصية حول التنمية المستدامة وسميت بمفكرة القرن الحادي والعشرون، وكان من أهم ما تضمنته هذه الخطة المسؤولية المتمايزة الذي تتبناه الدول النامية، في حين أن الدول الغنية تعتبر أن المسؤولية عن التلوث هي مسؤولية مشتركة على الجميع تحمُلها، كما تضمنت الخطة خفض السكان الذي لا يجدون الماء الصالح للشرب إلى النصف قبل حلول ٢٠١٥(٢٣)، ولكن هذا الحل التعسفي قد نرى نتائجة في الوقت الراهن حاضرة وأنه قد طبق عن طريق أستخدام الحرب البيولوجية بحق البشرية دون ذنب بعد تفشي وباء كورونا في العالم وبعد أن حصد أرواح الملايين من البشر.

(٢٢) محمد الحسن ولد أحمد محمود، المرجع السابق، ص ٥٦.
(٢٣) محمد الحسن ولد أحمد محمود، مرجع السابق، ص .٥٧

وحيث أن الاستدامة تفرض وجود الأمن البشري، وضمان حقوق الانسان في مختلف المجالات، وقد أدت الحروب وتجارة الاسلحة إلى حرف مسار التنمية المستدامة، واستهلكت موارد بشرية وطبيعية ومالية في غير محلها، كما أدت إلى تلوث التربة والماء والهواء. وتبذل الأمم المتحدة جهود حثيثة في مجال التنمية المستدامة من خلال برامجها المتعددة، كبرنامج الامم المتحدة للبيئة، ونشاطات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأمانة الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، علاوة على قيامها بدعم النشاطات والمؤتمرات الدولية الأخرى في مجال البيئة والتنمية، كدعم إنشاء منتديات وطنية للحد من الكوارث البيئية(٢٤).

وقد ذكر إعلان ريو جانيور عام ١٩٩٢ في المبدأ ٢٤ منه على أن "الحرب بحكم طبيعتها، تدمر التنمية المستدامة(٢٥)" ولذلك يجب على الدول أن تحترم القانون الدولي الذي يوفر الحماية للبيئة في أوقات النزاع المسلح وأن تتعاون في زيادة تطويره، عند اللزوم"(٢٦).

الخاتمة

أن التلوث البيئي له أثر باهض الثمن على التنمية المستدامة، فحين تكون الدول في حالة نزاع مسلح يودي ذلك إلى عدم الاستقرار وتوقف التنمية من عدة جوانب سواء كانت تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، وكذلك التنمية في مؤسسات الدولة العامة والخاصة، فالنزاعات المسلحة حتى بعد انتهائها فعليا والتوقف عن الحرب وسحب قوات الغزو، تظل الدولة منشغلة في إزالة آثار الحروب وما جنته من تلوث سواء في البيئة البحرية أو الجوية أوالبرية، ولا ننسى أن الحروب تبقى أثارها طويلة الأمد، وقد تحتاج الدولة لسنوات لجب الأثار المترتبة عن النزاع المسلح، بالتالي سيكون ذلك له أثر بالغ على الانسان والتنمية المستدامة التي قد تتوقف لحين إزالة أثار التلوث البيئي الناجم عن النزاع المسلح.

(٢٤) د.سهير إبراهيم الهيتي، المرجع السابق، ص١٠٥.
(٢٥) أنظر: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ١٩٩٢، المبدأ الرابع والعشرون.
(٢٦) د. ناصر العلي و د. زياد الوحشات، بحث عن المسئولية الدولية عن التلوث البيئي أثناء النزاعات المسلحة، مجلة جامعة تكريت للحقوق،سنه١ المجلد١ العدد٢ الجزء،٢٠١٦،ص٩٨٠.

(ISSN: 2537 - 0758)

من خلال بحثي توصلت إلى النتائج التالية:

- النزاعات المسلحة تؤثر بطريقة مباشرة على البيئة الطبيعية ولها أثار ذو أضرار بالغة الاثر على الأنسان والكائنات الحية التي تنتمي إلى البيئة، طويلة الاجل قد تمتد إلى إجيال متعاقبة أو قد تظهر أثارها بعد قرون عدة من وقوع النزاعات المسلحة، وسريعة الانتشار بحيث تمتد إلى عدة دول مجاورة للنزاعات المسلحة أو قد تصيب اليابسة والبحر والجو في آن واحد.
- النزاعات المسلحة تضاعف من تكاليف التنمية المستدامة، وتستنزف الموارد الطبيعية وتضعف التنمية، وتؤثر بشكل مباشر على الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية.
- البيئة مرتبطة إرتباط وثيق بالتنمية المستدامة، والحفاظ على البيئة هو الطريق القويم لإستدامة التنمية، لذلك يجب على الأمم التنسيق والتعاون فيما بينها لجعل التنمية المستدامة هدف تعمل من أجلة لحماية الأجيال الحالية والأجيال المستقبليه من خطر التلوث البيئي وإستنزاف موارد الطبيعة بطريقة تضر بها.

التوصيات:

- الوقاية خير من قنطار علاج، مثل عربي قديم هدفة الحفاظ على الصحة قبل وقوع المرض، بنطبق على الضرر البيئي الذي يقع من جراء النزاعات المسلحة والهدف منه أن يتم التصدي للنزاعات المسلحة تجنباً لوقوع الضرر البيئي، كون الضرر البيئي نتيجة حتمية للنزاعات المسلحة.
- أهمية أجتماع الدول على سرد القانون الدولي البيئة، على أن يتناول في مضامينة حماية البيئة أثناء وقوع المنازعات المسلحة، ووضع التنمية المستدامة من ضمن بنود القانون الدولي البيئي.
- يجب على الدول أن تتعاون فيما بينها لبحث كافة الإشكاليات التي تواجه البيئة الطبيعية وإيجاد الحلول المناسبة للحد من تفاقم المشكلات البيئية، وتعزيز كافة أطر التعاون بينهما في سبيل البحث عن الوسائل الحد من أنتشار التلوث الناتج عن النزاعات المسلحة.

قائمة المرجع

- أبو المجد درغام، الاضرار البيئية في إطار المسؤولية الدولية والإقليمية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية،٢٠١٨.
- م. بيان محمد الكايد، سيكولوجية البيئة وكيفية حمايتها من التلوث، دارالراية للنشر والتوزيع، الأردن–عمان،الطبعة الأولى، ٢٠١١.
- د.حسونة عبدالغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر – بسكرة،٢٠١٣.
- د.داليا مجدي عبدالغني، بحث بعنوان "القانون الدولي والبيئة".
- رابحي قويدر،القضاء الدولي البيئي، بحث دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، ٢٠١٥.
- د. سهير إبراهيم الهيتي،الاليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م.
- ماجدة أبو الزنط وعثمان غنيم، بحث بعنوان "التنمية المستدامة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى" نشر عام ٢٠٠٥.
- محمد الحسن ولد أحمد محمود، مظاهر حماية البيئة في القانون الدولي وأثره على التشريع الموريتاني،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ، ٢٠١٤–٢٠١٥ .
- موسى عبدالحفيظ القنيدي، حماية البيئة في أوقات النزاعات المسلحة ،مجلة الإنساني، تصدر دورياً عن اللجنة الدولية للصليب الاحمرالعدد الخامس والستون، ربيع/صيف٢٠١٩.
- د. ناصر العلي و د. زياد الوحشات، بحث عن المسئولية الدولية عن التلوث البيئي أثناء النزاعات المسلحة، مجلة جامعة تكريت للحقوق، سنه١ المجلد١ العدد٢ الجزء، ٢٠١٦.

(ISSN: 2537 - 0758)

- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ١٩٩٢.

- Alexandre KISS, DROIT INTERNATIONAL DE L'ENVIRONNEMENT, Editions A.PEDONE, PARIS,1989.
- Dr. Ludwig Kramer, Focus on European Environmental Law, Sweet & Maxwell,1992.
- MAX NICHOLSON, The new environmental age, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, Cambridge,New York,1987.
- الموقع الالكتروني: ar.m.wikipedia.org